

حول الحقوق والحريات النقابية

إن المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات المجتمع بالدار البيضاء يومي 11 و 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2015، وبعد استعراضه لمجمل الأوضاع النقابية بالمنطقة على ضوء التقارير والتقييمات المقدمة من طرف المنظمات الأعضاء:

❖ ليبر عن ارتياحه لما تحقق طيلة السنوات الأخيرة من تقدم في مجال تعزيز الحقوق والحريات النقابية في العديد من الأقطار العربية، والتي تجلت، بالخصوص، بالتحاق أعداد متزايدة من العمال بالحقل النقابي، و تأسيس المزيد من النقابات في مختلف القطاعات والمستويات، وزيادة عدد التصديقات على معايير العمل الدولية، الأمر الذي عزز الحضور النقابي في مواقع العمل، ودعم من تمثيلية النقابات ومن قدراتها في التأثير على القرارات والسياسات، وزاد من حجم المكاسب التي أنجزت لفائدة العاملين؛

❖ وليؤكد أن هذا التقدم لا يجب ان يحجب حجم الانتهاكات والتضييقات التي تمارس في حق النقابيين، وتنظيماتهم النقابية في المنطقة، حيث لا تزال بعض الحكومات تمنع العمل النقابي على مواطنيها وعلى العمال المهاجرين العاملين على أراضيها، أو أنها ترفض الاعتراف بالتنظيمات التي ينشئها العمال بمحض إرادتهم و التفاوض معها وبعضها الآخر يقمع الاضرابات والاجتماعات والتظاهرات و يعتمد إلى الطرد التعسفي ضد النقابيين وتنظيم المحاكمات لهم، في حين تعتمد أنظمة أخرى الى التدخل في الشأن النقابي وتعمل على إخضاع النقابات والنيل من استقلاليتها؛

❖ يعبر عن تضامنه مع كل النقابيين ضحايا الانتهاكات وقمع الحريات النقابية، ويدعو إلى تنظيم حملات و تظاهرات تضامنية للضغط على الحكومات من أجل احترام الحق النقابي وحرية

ممارسته دون تمييز بما في ذلك العمالة المهاجرة، وضمان استقلالية التنظيم النقابي وفق ما ورد بالمعاهدات الدولية ذات الصلة و في مقدمتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 و98؛

❖ ليؤكد على أن تدهور شروط العمل، وتنامي مظاهر العمل الهش، واستفحال ظاهرة العمالة غير المنتظمة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، وبقاء مؤشرات التمييز وعدم المساواة الأعلى في العالم، تمثل تهديدا لاستقرار وللاأمن الاجتماعي بالمنطقة وتحديا لشعوبها وللمستقبل أجيالها. ويشدد المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات، بهذا الخصوص، على ضرورة وضع نموذج تنموي بمشاركة فاعلة من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني عند الصياغة والتنفيذ والمراقبة، ليكون نمودجا تشاركيا قادرا على تحقيق تنمية متوازنة عادلة تتحمل فيه الدولة دورها التعديلي كاملا للحد من الفقر و البطالة، وتمكين الشباب من فرص حقيقية للعمل اللائق وتوسيع، وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية للجميع وإقرار مجانية وجودة العلاج والرعاية الصحية والتعليم للشغاليين وبقية الفئات الشعبية مع تحسين الخدمات الاجتماعية للمواطنين؛

❖ ليؤكد على أن الحقوق النقابية والاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، وأن ضمان هذه الحقوق وتعزيزها، والسير قدما نحو تكريس العدالة الاجتماعية، يتطلب مناخا من الحرية ومن تواجد مؤسسات ديمقراطية، بما في ذلك تلك التي ينتظم فيها الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وهو ما يجعل من النضال النقابي جزء لا يتجزأ من نضال شعوب المنطقة في سبيل إقرار الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية والمساواة و حقوق الإنسان. ويؤكد المجلس العام على أن تحقيق مجمل هذه الأهداف يستدعي إيجاد توازنات اجتماعية ومجتمعية جديدة، بما يتطلب إقامة تحالفات وتفاهات مع القوى الاجتماعية و السياسية والمدنية التي تتقاسم مع النقابات نفس المبادئ والأهداف على قاعدة احترام استقلالية التنظيم النقابي.